

## بيان ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية

السيد رئيس الصندوق، والسيد رئيس مجلس المحافظين، والمحافظون، والضيوف الكرام،

تعرب الولايات المتحدة عن حزنها العميق للخسائر المأساوية في الأرواح والدمار في تركيا وسوريا إثر الزلازل الأخيرة. ونحن مصممون على بذل كل ما في وسعنا لمساعدة المتضررين من هذه الزلازل في الأيام والأسابيع والأشهر المقبلة.

وتكتسي رسالة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المتمثلة في الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي في المناطق الريفية أهمية بالغة وتزايد أهميتها في الوقت الذي نبدأ فيه المشاورات بشأن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. والصندوق في وضع جيد يمكنه من مواصلة تحقيق هذه الرسالة من خلال نهجه للتحويل الريفي الشامل والمستدام. ونشيد بالرئيس لاريو على قيادته للمؤسسة في لحظة محورية، ونعرب عن تقديرنا العميق لإدارة الصندوق وموظفيه على عملهم. ونود أيضا أن ننوه بمساهمات مكتب التقييم المستقل، الذي يقدم باستمرار منتجات وخدمات عالية القيمة لتعزيز التعلم المؤسسي وتحسين البرامج في الصندوق.

وقد أدت حرب روسيا الوحشية ضد أوكرانيا إلى زيادة تقلب أسعار المواد الغذائية والأسمدة والطاقة، وزيادة التضخم، وزيادة حادة في انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، لا سيما بين الأشخاص الأكثر ضعفا. وساعدت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب على تلبية الاحتياجات الملحة واستقرار أسعار الحبوب العالمية، وإن كان العالم يحتاج إلى روسيا للوفاء بالتزاماته والتخفيف من التراكم المتزايد للسفن التي تنتظر الحبوب. ومن الضروري تمديد هذه الآلية المنقذة للحياة إلى ما بعد شهر مارس/آذار.

وعلى خلفية ذلك، أصبح عمل الصندوق مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين المهمشين في مكافحة الجوع العالمي وتعزيز الأمن الاقتصادي مهما الآن أكثر من أي وقت مضى. وتثني الولايات المتحدة على التزام الصندوق بدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتعزيز قدرتهم على الصمود من خلال مبادرته للاستجابة للآزمات. وقد سررنا بالمساهمة بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي لهذه المبادرة، جنبا إلى جنب مع المانحين الآخرين، وندعو أي أطراف أخرى إلى المساهمة في مبادرة الاستجابة للآزمات. ونرحب أيضا بطلب أوكرانيا الانضمام إلى الصندوق كأحدت دولة عضو، ونحث مجلس المحافظين بشدة على الموافقة على طلب أوكرانيا.

وتحركت الولايات المتحدة بسرعة، انعكاسا لالتزامها الطويل الأمد بالأمن الغذائي، للمساعدة على حشد الاستجابة الدولية لأزمة الأمن الغذائي الحالية. والتزمت الولايات المتحدة بتقديم 13.5 مليار دولار أمريكي من المساعدات الطارئة والمعونات الغذائية في العام الماضي وحده، جاء أكثر من 7 مليارات دولار أمريكي منها من خلال وكالات الأمم المتحدة المعنية بالغذاء والتي تتخذ من روما مقرا لها، استجابة للاحتياجات الملحة مع الاستثمار أيضا في الزراعة الذكية مناخيا والقادرة على الصمود. وفي أبريل/نيسان 2022، دعت وزيرة الخزانة Yellen المؤسسات المالية الدولية – بما في ذلك الصندوق – إلى زيادة استجابتها وتوسيع نطاقها لمواجهة تزايد انعدام الأمن الغذائي، ما أسفر عن إعداد خطة عمل المؤسسات المالية الدولية للتصدي لانعدام الأمن الغذائي. وتكمل جهود "الميل الأخير" التي يبذلها الصندوق في مجال بناء القدرة على الصمود استجابة برنامج الأغذية العالمي الإنسانية للطوارئ والخبرات الفنية والعمل المعياري لمنظمة الأغذية والزراعة؛ ونرحب بالتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في الميدان وعلى مستوى المقر.

وندعم بقوة قيادة الصندوق في تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وتقديم البرامج لدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في جهودهم الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ. وتغير المناخ والأمن الغذائي تحديان يرتبط كل منهما بالآخر، ويجب على الصندوق أن يواصل تعزيز نهجه الشامل الذي يتمحور حول الأشخاص الأشد فقرا والأكثر ضعفا. وفي هذا السياق، نثني على شراكة الصندوق مع الولايات المتحدة فيما يخص التعهد العالمي بشأن

الميثان للمساعدة على الحد من انبعاثات غاز الميثان الشديدة التلوث الصادرة من قطاع الزراعة. وللصندوق ذخيرة مشروعات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي في القطاعات التي تستخدم غاز الميثان بكثافة، حيث يمكن تحقيق أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في آن واحد. وتعلن الولايات المتحدة عن تعهد بمبلغ مليون دولار<sup>1</sup> لبرنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة التابع للصندوق لتعزيز الفوائد المشتركة لأعمال الصندوق في مجال التكيف مع المناخ والمتمثلة في التخفيف من آثار الميثان. ونرحب بانضمام أي أطراف أخرى إلينا في هذا العمل.

وفي عام 2023، نشجع الصندوق على تنفيذ طموحه المناخي المتزايد عبر حافظته، وتعزيز شراكات القطاع الخاص ومشاركته، ومواصلة التركيز على دعم الأشخاص الأشد فقرا والأكثر ضعفا. ونشجع الصندوق أيضا على مواصلة التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في هيكلية تمويل الأمن الغذائي على الصعيد الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية الأخرى، والصناديق المتعددة الأطراف، والوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما لتعميق أثره على أرض الواقع.

والصندوق جزء مهم في النظام المالي الدولي الذي يشمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وبالنظر إلى أننا طلبنا من هذه البنوك أن تتطور لمواجهة التحديات العالمية المعقدة بشكل أفضل، فإننا نلقي الضوء أيضا على الفرص المتاحة للصندوق للتكيف بهدف المساعدة على تلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع إدارة الصندوق وأصحاب المصلحة والأعضاء الآخرين لتعزيز هذه المؤسسة خلال العام المقبل حتى تتمكن من الاستمرار في أداء رسالتها الأساسية المتمثلة في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي من خلال إحداث التحول الريفي الشامل والمستدام في أفقر البلدان في العالم.

<sup>1</sup> رهنًا بإخطار من الكونغرس الأمريكي وباستكمال الإجراءات المحلية.